

عنوان البحث

**إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية
بالمملكة العربية السعودية (بنك الراجحي نموذجاً)**

إعداد الطالب/

خالد مطر الزهراني

إشراف/

د. أسماء أبو عنزه

العام الدراسي:

2024م

فهرس المحتويات

3	مقدمة
4	مشكلة الدراسة:
5	أهمية الدراسة:
5	أهداف الدراسة:
6	تساؤلات الدراسة
6	فروض الدراسة:
7	الدراسات السابقة:
18	المنطلقات النظرية للدراسة:
18	أولاً: المخاطر البنكية.
19	ثانياً: إدارة المخاطر.
21	ثالثاً: الأداء المالي.
22	رابعاً: البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.
25	المنهجية وطرق البحث:
25	أدوات الدراسة:
25	حدود الدراسة:
26	المراجع:

مقدمة

يعتبر القطاع المصرفي من الدعائم الهامة في اقتصاد اي دولة حيث ان نجاح اي اقتصاد يعتمد الى حد كبير على فاعلية وكفاءة نظامه المصرفي والمالي، ويعد النظام المصرفي أحد أهم الدعائم الأساسية التي تطور اقتصادي واجتماعي، حيث يعد المركز الرئيسي والسياسي لتجمع المدخرات من الأشخاص والمؤسسات والشركات وتوجيهها نحو منح القروض والتسهيلات الائتمانية بمختلف أنواعها وآجالها (باشي وغالي، 2015).

كما تلعب المصارف دورا هاما في اقتصاديات الدول، لما لها من تأثير على القطاع المالي برمته وكذا المتعاملين مع هذا القطاع وبالتالي الاقتصاد ككل، لذا فمن الضروري المحافظة على السلامة المصرفية وسلامة النظام المصرفي ككل، وبالتالي أصبحت عملية إدارة المخاطر في المصارف من المسائل التي حظيت باهتمام كبير، ومنه أصبح تسيير المصرف يقتضي معرفة وتشخيص المخاطر ومعرفة أسبابها وكيفية معالجتها. ويعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر بسبب التطورات المستمرة التي يشهدها هذا القطاع، وتتعرض البنوك للمخاطر بدرجات مختلفة ويختلف أثرها على البنك باختلاف الطرق المتبعة للتحوط منها (بوزيان، 2015).

من أهداف البنوك التجارية تعظيم ثروة المالك، وذلك من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الارباح عن طريق إعادة اقراض الودائع على شكل تسهيلات ائتمانية، وبسبب عملية الاقراض هذه تتعرض البنوك التجارية إلى مخاطر مصرفية ومن أمثلتها: مخاطر الاقتصاد الكلي، مخاطر البلد، مخاطر السياسية، مخاطر الائتمان (السهي، 2009).

غير أن التطورات المستمرة التي حدثت على هذا القطاع، ودرجة انفتاح الأسواق على بعضها بعد ظهور العولمة، ودرجة التقدم التكنولوجي التي بلغها القطاع المصرفي، جعلت منه القطاع الأكثر عرضة للمخاطر، مما جعل هذه الأخيرة تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للبنوك التجارية، كما أن البنوك لا تستطيع تجنب المخاطر التي تعترض نشاطها بشكل تام لأن ذلك أمر مستحيل بالإضافة إلى أن البنك تزداد عوائده عند زيادة المخاطر، مما دفع بمديري البنوك والسلطات المصرفية إلى البحث عن السبل التي تمكن من تخفيض الآثار السلبية لها، ومن هنا ظهرت إدارة المخاطر التي أصبحت تلعب دورا رئيسيا في نشاط البنوك، حيث خصصت هذه الأخيرة إدارة مهمتها السيطرة على المخاطر عند مستوى مقبول

بما يحقق أعلى عائد، بل وأن تحقيق البنك الأداء جيد أصبح مقترنا بمستوى المخاطر التي يتحملها البنك (السهلي، 2009).

وبالنظر الى ما يمكن ان تسببه هذه المخاطر من تأثير على اداء البنوك التجارية والتأثير على ربحيتها تسعى البنوك التجارية للبحث عن أفضل الفرص الاستثمارية، والتي تحقق أعلى عائد متوقع ضمن المستوى نفسه من المخاطر. تعتبر إدارة المخاطر أسلوباً استراتيجياً فعالاً لحماية ووقاية الموارد وبالتالي تحسين الأداء في المصارف. حيث يعتبر الأداء من أهم الأسس التي توفر اعتبارات ومنطلقات هامة من أجل إحداث التطوير وتحقيق الارتقاء بالإنجازات لكافة المؤسسات بأنماطها، الأمر الذي يتطلب ضرورة توافر الأدوات التي تستطيع المؤسسات من خلالها القيام بذلك (عثمان، 2008).

وتحظى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باهتمام كبير من قبل الملاك والمودعين، ولذلك تم التوصل الى مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يمكن من خلالها قياس الأرباح المحققة والمخاطر التي تحملها البنك لتحقيق تلك الأرباح، حيث يتم الاستعانة أيضاً بالقوائم المالية للبنوك والتي يمكن من خلالها رسم الخطط المستقبلية للبنك.

مشكلة الدراسة:

يعد موضوع ادارة المخاطر من الموضوعات التي استحوذت على اهتمام المؤسسات المالية والمصرفية، وذلك لما شهدته الصناعة المالية والمصرفية من مشكلات وأزمات مالية أدت الى إعسار أو إفلاس العديد منها، كما ان تزايد العولمة المالية والمصرفية وتشابك المؤسسات المصرفية مع بعضها بدرجة كبيرة وانخراطها في الأسواق المالية، كل هذه الاسباب أدت بالنتيجة الى زيادة المخاطر المالية، لذلك لابد من دراستها وقياس أثرها على الاداء المالي للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة على شكل السؤال التالي:

ما هو واقع تطبيق إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية موضوع الدراسة من أهمية القطاع المصرفي باعتباره من الركائز الأساسية للاقتصاديات الدول، فبناء اقتصاد قوي ومزدهر يتطلب وجود قطاع مصرفي متين ومتطور، وهذا لا يكون إلا بمواجهة المخاطر المحتملة الضمان النمو والتطور في الأداء. كما تظهر أهمية الدراسة في أن مفهوم إدارة المخاطر أصبح من الأمور الضرورية في نشاط البنوك.

وتكمن أهمية البحث في حدائته الموضوع المراد دراسته، حيث تجدر الإشارة الى ندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، لذا تكمن أهمية البحث في سد الفجوة في ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع. كما يمكن تساهم ما نتوصل اليه هذه الدراسة من نتائج وتوصيات في تقديم معلومات لصناع القرار في البنوك التجارية بالمملكة للعمل على تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر المناسبة وذلك للمساهمة في تحسين الأداء المالي للبنوك المعنية.

أهداف الدراسة:

يهدف البحث الحالي إلى التحقق من الهدف الرئيس، والذي هو:

التعرف على واقع إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية" ويتفرع منه الأهداف التالية:

- معرفة المخاطر التي تعترض نشاط البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- معرفة تأثير هذه المخاطر على الأداء المالي لدى البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- تقصي مدى تطبيق إدارة المخاطر في البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- معرفة دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
- معرفة ما إذا كان هناك تباين في اتجاهات إجابات عينة الدراسة حول دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي يعزى إلى المتغيرات الشخصية.

تساؤلات الدراسة

من خلال إشكالية البحث السابقة يمكنني صياغة سؤال البحث الرئيس كما يلي: "ما هو واقع تطبيق إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟ والذي يتفرع منه الاسئلة التالية: .

- ما هي المخاطر التي تعترض نشاط البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟
- ما مستوى تأثير هذه المخاطر على الأداء المالي السعودية للبنوك التجارية بالمملكة العربية؟
- ما هو واقع إدارة المخاطر لدى البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟
- ما دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي لدى البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟
- هل يوجد تباين في اتجاهات إجابات عينة الدراسة حول دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي يعزى إلى المتغيرات الشخصية؟

فروض الدراسة:

- من خلال مشكلة البحث الحالي وأسئلته تم صياغة الفرضيات التالية:
- هناك العديد من المخاطر التي تعيق نشاط البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية؟
 - تؤثر هذه المخاطر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
 - إن البنوك التجارية السعودية تمارس استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر .
 - يوجد دور ايجابي لإدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي لدى البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية.
 - يوجد تباين في اتجاهات إجابات عينة الدراسة حول دور إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي يعزى إلى المتغيرات الشخصية.

الدراسات السابقة:

1. دراسة حسين صادق راشد الشمري 2010 "استراتيجية إدارة المخاطر وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية: هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة أداء المصارف العراقية الخاصة، وقد تم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة لقياس المخاطر المصرفية الرئيسية والمتمثلة في مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال وأثرها على الأداء المالي، حيث استخدمت المؤشرات الآتية للدلالة على الأداء المالي: العائد على الأصول العائد على حقوق الملكية، ومضاعف الملكية. وركزت الدراسة على أن إدارة المخاطر أصبحت تتخذ أبعاداً أكثر شمولاً، وذلك بسبب تطور البيئة المصرفية التي أدت بدورها إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر، وأن الإدارة السليمة للمخاطر تستوجب وجود إطار جيد للحوكمة، وقياس دقيق للمخاطر، كما أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها: ضرورة تبني المصارف الاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية الوقائية والعلاجية.

2. دراسة فاطمة بشير قره فلاح 2018 ، أثر المخاطر المالية والتشغيلية على ربحية البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا: هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر المخاطر المالية والتشغيلية على الربحية المصرفية في البنوك التجارية التقليدية الخاصة العاملة في سوريا، ولتحقيق هذا الهدف تم جمع البيانات نصف السنوية لعينة مكونة من عشرة بنوك تقليدية خاصة في سوريا وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2015، وجمعت بيانات الدراسة بشكل أساسي من القوائم المالية للبنوك المدروسة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر السيولة والمخاطر التشغيلية من جهة وربحية البنوك من جهة أخرى، بالمقابل أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين المخاطر الائتمانية والربحية.

3. رسول ارجمند عباس نجفى زاده احمد سرلك (2022) دراسة آثار عوامل المخاطرة على مؤشر كفاية رأس المال في مصارف إيران، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية، المجلد 29. هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على آثار عوامل المخاطرة داخل البنوك وخارجها بالاعتماد على نموذج تقييم الاقتصاد وفق بيانات البائل Panel data ، وأثر ذلك على كفاية رأس المال في إحدى عشر بنك من البنوك المدرجة في البورصة للفترة 1991-1997 حيث تم تحليل

العلاقة ودراستها وذلك من خلال الاعتماد على معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، وتوصلت الدراسة إلى وجود العلاقة طردية بين مؤشر مخاطر بيتا وكفاية رأس المال، ووجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان وكفاية رأس المال أي كلما زادت مخاطر الائتمان زاد رأس مال البنك. معناه أن البنوك تزيد من رأس مالها استجابة للمخاطر المتزايدة، ووجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة ونسبة كفاية رأس المال، أما بالنسبة لمتغير البؤس الاقتصادي التضخم البطالة، فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية بينه وبين كفاية رأس المال ولكن يمكن القول إنه على المدى الطويل لن يكون للتضخم والبطالة تأثير على الجهاز المصرفي، كما بينت الدراسة وجود علاقة عكسية.

4. دراسة محمد علي عبود مجيد الحريث، حسن أحمد اسماعيل حزوري (2018) **مخاطر الائتمان وأثرها في كفاية رأس المال المصرفي دراسة تطبيقية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات المجلد 2.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم وأشكال ومصادر مخاطر الائتمان وقياسها، وتحديد مفهوم كفاية رأس المال وأهميته بالنسبة للبنوك وتوضيح العلاقة بينهما، وقد تم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من أربعة بنوك سورية خاصة لتقييم أثر مخاطر الائتمان وتمثل المتغير المستقل على معدل كفاية رأس المال وهو المتغير التابع. حيث توصلت الدراسة إلى وجود أثر كبير ذو دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان ومعدل كفاية رأس المال في هذه البنوك، أي أن التغيرات التي تحدث كفاية رأس المال يمكن تفسيرها بالتغيرات في نسبة مخاطر الائتمان بنسبة 87% كما أوصت الدراسة بوضع السياسات والاستراتيجيات المناسبة لتجنب الأزمات المالية الناتجة عن مخاطر الائتمان وخاصة خطر انخفاض كفاية رأس المال.

5. دراسة قدي عبد المجيد بلقصور روقية (2017) **تأثير المخاطر على كفاية رأس مال البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج البائل خلال الفترة 2009-2015**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 4، العدد 2

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد علاقة وأثر المخاطر على كفاية رأس المال للبنوك الجزائرية خلال الفترة 2009-2015 باستخدام نماذج البائل، حيث توصلت الدراسة لعدة نتائج هي: وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة كفاية رأس المال وكل من مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال، ومخاطر الائتمان، وعدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من مخاطر سعر الفائدة العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية.

6. دراسة غانية (2015) بعنوان "إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 وبازل 3.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المصرفية، وطرق إدارتها، حيث سعت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي الجزائري. كما ابرزت هذه الدراسة أهم ما جاءت به اتفاقية لجنة بازل 1 والتطورات التي حصلت وصولاً إلى لجنة بازل 2 ولجنة بازل 3 وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن إدارة المخاطر عبارة عن نظام متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك، من خلال تحديد وقياس ومراقبة المخاطر، واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها، وإيصال التقارير إلى مجلس الإدارة.
- هناك أسلوبان لإدارة المخاطر الأسلوب الأول: تخفيض تكاليف المخاطر إلى أدنى حد ممكن، والأسلوب الثاني: تمويل المخاطر عن طريق استخدام التحوط لضمان الأموال وتعويض الخسائر الناتجة عن المخاطر.
- هناك أسلوبان لقياس مخاطر الائتمان الأسلوب المعياري، والذي يعتمد على وجود تصنيف من قبل وكالات خارجية لتقييم القروض، وتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، والأسلوب الثاني: ويعتمد على التقييم الداخلي حيث يتبع كل بنك طريقة داخلية معينة في تقييم عملائه.

7. دراسة أحمد (2013) بعنوان "دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي".

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مخاطر السيولة وأثرها على العمل المصرفي في مصرف الرافدين. حيث قام الباحث ببيان المؤشرات والنسب المالية المستنبطة من كشف التدفقات النقدية وبيان العلاقة بين مخاطر السيولة وكفاية رأس المال. وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

- أظهرت نتائج التحليل المالي عدم تأثر كفاية رأس المال بمخاطر السيولة، وذلك بسبب الأنشطة والفعاليات التي يمارسها البنك.
- الغرض من معايير كفاية رأس المال هو التأكد من أن المصرف يحتفظ بحد أدنى من رأس المال تمكنه من مواجهة الخسائر المحتملة، مما يعطي العملاء والمساهمين دليلاً على أداء الإدارة السليم.

وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها:

- ضرورة صياغة استراتيجية واضحة للمحافظة على رأس المال المناسب.
- إنشاء نظام رقابة داخلي من شأنه الحد من مخاطر السيولة.

- ضرورة إعداد كشف التدفقات النقدية، وفق تعليمات البنك المركزي والمعايير المحاسبية المعتمدة.
- ضرورة السيطرة على نسبة كفاية رأس المال والاعتماد على مقررات لجنة بازل في ذلك.

8. دراسة الشمري (2010) بعنوان "استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية".

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة في أداء المصارف العراقية الخاصة، وقد تم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة لقياس المخاطر المصرفية الرئيسية والمتمثلة ب (مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال وأثرها على الأداء المالي حيث استخدمت المؤشرات الآتية للدلالة على الأداء المالي العائد على الأصول، والعائد على الملكية ومضاعف الملكية).

وركزت الدراسة على أن إدارة المخاطر أصبحت تتخذ أبعاداً أكثر شمولاً؛ وذلك بسبب تطور البيئة المصرفية التي أدت بدورها إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر. وأن الإدارة السليمة للمخاطر تستوجب وجود إطار جيد للحوكمة، وقياس دقيق للمخاطر.

وأوصت الدراسة بعدد من التوصيات أبرزها: ضرورة تبني المصارف الاستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والادوات الرقابية الوقائية والعلاجية.

9. دراسة (طاشكندي، 1996م). هدفت الدراسة إلى تقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية والتعرف على العوامل المؤثرة على ربحيتها. وقد شمل مجتمع الدراسة البنوك التجارية السعودية، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة تم الاعتماد على أسلوب الحصر الشامل، كما اعتمدت الدراسة على بيانات التقارير السنوية للقوائم المالية للبنوك التجارية السعودية خلال الفترة من 1988م إلى 1994م، وقد تم معالجة وتحليل البيانات باستخدام برنامج EXCEL و برنامج SPSS واستخدمت الدراسة أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية - لتقويم الأداء المالي للبنوك التجارية السعودية، بينما تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي من خلال تحليل الانحدار المتعدد للتعرف على العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السعودية.

وأهم النتائج التي تم التوصل إليها:

- ارتفاع سيولة البنوك التجارية السعودية وسعيها المستمر إلى دعم مواقف السيولة تحسباً لأي ظروف اقتصادية متوقعة وغير متوقعة.

- إن زيادة إنتاج البنوك التجارية السعودية للقروض من أصولها المتاحة أدى إلى زيادة قدرتها على تكوين الدخل من أصولها.
- ترتب على تزايد الأرباح الصافية للبنوك التجارية السعودية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة ارتفاع ربحية الأنشطة التي تقوم بها البنوك التجارية السعودية.
- إن أهم العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية السعودية تتمثل في صافي هامش الفائدة، نفقات التشغيل إلى الأصول، نسبة الانتشار الحصة السوقية من الودائع، ومعدل إقراض الودائع.

10. دراسة (أبو كمال، 2007م). هدفت هذه الدراسة إلى تقويم واقع استراتيجيات وأنظمة إدارة مخاطر الائتمان التي تتبناها المصارف العاملة في فلسطين، ووضع إطار متكامل يساعد المصارف على تطوير نظم إدارة مخاطر الائتمان وفقاً لمقررات بازل 2. وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بحيث تم توزيع استبيان على جميع العاملين في إدارة مخاطر الائتمان في المصارف أي تم استخدام أسلوب الحصر الشامل وقد تحقق معدل استرداد 58.8% من المجتمع. وتشير أهم نتائج الدراسة إلى:

- كفاءة إدارة العملية الائتمانية في المصارف العاملة في فلسطين، وكفاية المخصصات المالية للخسائر المحتملة في المحفظة الائتمانية، ونجاح معظم المصارف في معالجة نسبة عالية من محفظة الديون المتعثرة.
- التزام المصارف بالضوابط والقواعد الإلزامية التي تضعها سلطة النقد من أجل تخفيف حدة مخاطر الائتمان.
- يتمتع التدقيق الداخلي في المصارف بالاستقلالية حيث ترفع تقاريرهم مباشرة إلى مجلس الإدارة.
- يصعب على المصارف قياس مخاطر الائتمان وفق منهجيات بازل 2 لعدم توفر المقومات اللازمة لتطبيق هذه الأساليب المعاصرة، وتفضل المصارف استخدام الأسلوب المعياري الموحد عند قياس مخاطر الائتمان عن استخدامها الأسلوب التقييم الداخلي.

11. دراسة (عبد الكريم وأبو صلاح 2007م). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر التشغيلية بشكل عام والية احتساب رأس المال اللازم لمواجهةها وفق مقررات لجنة بازل، وفحص وتحديد حجم ونطاق المخاطر التشغيلية التي تواجه البنوك العاملة في فلسطين ومدى كفاءة البنوك في التعامل معها وإدارتها بما ينسجم مع مبادئ الممارسات السليمة لإدارة وضبط المخاطر

التشغيلية وبالتالي تقدير مدى جاهزية البنوك لتطبيق مقررات بازل فيما يتعلق بتكوين رأس المال اللازم لمواجهة المخاطر التشغيلية.

وقد تم توزيع استبيان على عينة مكونة من 15 بنك تشكل 71% من البنوك العاملة في فلسطين وتحليل نتائج الاستبيان باستخدام البرامج الإحصائية المتقدمة للوصول إلى الممارسة الفعلية للبنوك في إدارة ومراقبة وضبط المخاطر التشغيلية.

وقد أوضحت نتائج الدراسة بشكل عام انخفاض مستوى التزام البنوك العاملة في فلسطين بالمبادئ الأساسية للممارسات السليمة الإدارة المخاطر التشغيلية حيث لا يتوفر لدى معظم البنوك المتطلبات الأساسية للتوافق مع هذه الممارسات الأمر الذي ينعكس سلباً على مدى جاهزيتها للالتزام بمقررات لجنة بازل الجديدة.

12. دراسة (صالح عبد الرحمن محمد أحمد الشيخ (2009) حيث كان الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على اثر ادارة المخاطر في اتخاذ قرارات الائتمان وفق مقررات بازل، للوصول إلى نتائج وتوصيات تسترشد بها البنوك عند اتخاذ قراراتها الائتمانية لتقليل نسبة التعثر وتقادي اتخاذ قرارات الثمانية تنتهي بتعثر العملاء طالبي الائتمان قدر الامكان، وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ادارة المخاطر وعملية اتخاذ قرارات الائتمان وان قياس درجة مخاطر العميل طالب الائتمان محدد من محددات اتخاذ قرار منح الائتمان.

13. دراسة منتصر أحمد حجازي وآخرون (2021) كان الهدف منها هو دراسة أثر كل من ادارة مخاطر الائتمان وإدارة مخاطر السوق وإدارة مخاطر التشغيل على ربحية البنوك الإسلامية في قطاع غزة، وقد خلصت الدراسة إلى ان مستوى ادارة المخاطر في البنوك الإسلامية جاءت مرتفعة، وأن البنوك الإسلامية تجمع معلومات كافية حول العملاء قبل منح التسهيلات المصرفي، وأنه توجد آليات وخطط محددة لإدارة مخاطر السوق ومواجهتها، وتبين وجود اهتمام بتفعيل آليات التواصل بين القسم البنك الإدارة العمليات التشغيلية.

14. دراسة (جوابرة ، (2008) بعنوان: "إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية . هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أنواع المخاطر الائتمانية (السيولة، والتشغيلية و رأس المال) التي تتعرض لها البنوك التجارية الأردنية من خلال الاستراتيجيات التي تتبعها في ادارة هذه المخاطر وفقاً لمعايير بازل 2 في انواع هذه المخاطر المختلفة.

وأجريت هذه الدراسة على اربعة بنوك اردنية ضمن فترة زمنية امتدت ما بين (1995) (2007) استخدمت اسلوب تحليل النسب المالية المعتمد على الانحدار الخطي لتحليل بيانات تلك الدراسة.

واظهرت هذه الدراسة بالاعتماد على النتائج المعتمدة على تحليل النسب المالية أن للبنوك القدرة على مواجهة بعض انواع المخاطر واظهرت ايضا انه توجد علاقة احصائية بين المخاطر المجتمعة والمخاطر المصرفية الكلية. وأظهرت النتائج أن المخاطر الائتمانية والسيولة أكثر نوعي مخاطرة تؤثر على المخاطر المصرفية الكلية وأن المخاطر التشغيلية أقل تأثير بالنسبة لبقية المخاطر.

15. دراسة عمران (2015) بعنوان: "أثر إدارة مخاطر السيولة (الائتمان - رأس المال) على درجة الأمان المصرفي.

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ومناقشة أثر إدارة مخاطر السيولة والائتمان ورأس المال على درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني الليبي من خلال تحليل البيانات المالية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة (2004-2010)، وذلك باستخدام تحليل الانحدار عن طريق استخدام برنامج التحليل الإحصائي (Minitab).

وقد أظهرت الدراسة وجود علاقة طردية بين مخاطر السيولة ودرجة الأمان المصرفي من جهة، وعلاقة عكسية بين مخاطر الائتمان ومخاطر رأس المال مع درجة الأمان المصرفي في المصرف التجاري الوطني. وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تدعيم الأمان المصرفي بإيجاد نوع من التوازن مع المخاطر المصرفية المختلفة، وضرورة تدعيم وإعادة هيكلة رأس المال في المصرف التجاري الوطني باعتباره الداعم الأساسي للأمان المصرفي.

16. دراسة (قاره، 2016) بعنوان: "أثر إدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني.

هدفت الدراسة إلى تحليل ممارسات إدارة مخاطر الائتمان التي تلتزم بها البنوك التجارية في الأردن وأثرها على جودة الأرباح وذلك في الفترة من عام 2009 الى عام 2014، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاستعانة بمؤشرات مالية لقياس إدارة مخاطر الائتمان وأثرها على جودة الأرباح، وتم الاعتماد على الاستبانة وتصميمها لغايات تحديد ذلك الأثر بصورة إحصائية وذلك ضمن العينة المعتمدة من ثمانية بنوك تجارية أردنية، وقد أظهرت الدراسة أن هناك أثراً إيجابياً لإدارة مخاطر الائتمان على جودة الأرباح في القطاع المصرفي التجاري الأردني، حسب ما أظهرته نتائج المؤشرات المالية بالإضافة الى نتائج إجابات العينة على الاستبانة المعتمدة.

وقد خلص الباحث الى عدة توصيات من أهمها التأكيد على إدارة المخاطر الائتمانية وإيجاد آليات لتحويلها كفرص ائتمانية في السوق يمكن عمله عبر تنويع إيرادات البنك بشكل جيد ومتناسب مع متطلبات السوق لكي تستفيد من العمولات والفوائد المتنوعة التي تنتج عن الخدمات التي يقدمها

البنك، عوضاً عن التركيز على محفظة القروض البنكية بشكل أساسي بالإضافة الى أهمية أن يقوم المعنيون في البنوك التجارية الأردنية بدراسات سوقية قياسية الطرح التنبؤات الاقتصادية التي مصدرها السوق، وعدم الاكتفاء بالتحليل الائتماني بحد ذاته فانخفاض قيمة أصول البنك قد يحدث نتيجة تلك العوامل السوقية المختلفة و المتنوعة والذي سينعكس مباشرة على أداء البنك الائتماني.

17. دراسة (وهدان (2017) بعنوان "أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية هدفت هذه الدراسة الى بيان أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي للفترة الممتدة من (2008-2015) ، استخدم برنامج Eviews للتحليل الإحصائي الوصفي التحليلي، كما تم استخدام panel data الاختبار فرضيات الدراسة ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم اختيار المخاطر الآتية مخاطر الائتمان مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال)، كما تم استخدام المؤشرات الآتية للتعبير عن الأداء المالي العائد على الأصول، العائد على الملكية، العائد على السهم، معدل دوران السهم (واستخرجت البيانات من خلال البحث في التقارير المالية السنوية للبنوك التجارية قيد الدراسة، حيث اشتملت عينة الدراسة على جميع البنوك التجارية المدرجة في سوق عمان المالي وعددها 13 بنكاً. أظهرت نتائج الدراسة أن مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال هي الأكثر تأثيراً على الأداء المالي، وأن مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية كونها تخضع لضوابط وقوانين لجنة بازل الملزمة من قبل البنك المركزي الذي بدوره بعد جهة رقابية على نسب السيولة وكفاية رأس المال عند تلك البنوك. وأوصت الدراسة بضرورة وجود رقابة علمية على منح الائتمان واستخدام استراتيجيات محددة، وضوابط خاصة من قبل البنوك تساعد في الحد من هذه المخاطر، ومن الاستراتيجيات المقترحة ما يلي:

- التدريب الجيد للموظفين.
- دراسة عناصر منح الائتمان.
- الاستغلال الأمثل لأصول البنك.

18. دراسة (بودور (2019) بعنوان: " تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك". هدفت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير إدارة المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية الأردنية، حيث تم اختيار كل من البنك التجاري الأردني والبنك الإسلامي الأردني كعينة للدراسة، وذلك خلال حيث تم قياس ومقارنة المخاطر والأداء المالي للبنكين محل الدراسة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المخاطر المالية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التقليدية

والبنوك الإسلامية سلبيا، الأمر الذي يؤكد على أهمية إدارة المخاطر و دورها الفعال في تحسين الأداء المالي للبنوك التقليدية والبنوك الإسلامية.

19. دراسة (ALShatti, 2015) بعنوان "

"The effect of credit risk management on financial performance of the Jordanian commercial bank"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (2005-2013)، وقد تم تصميم نموذجين رياضيين لقياس هذه العلاقة، هما نموذج العائد على الأصول ونموذج العائد على الملكية، وكشف البحث أن هناك تأثير الإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مقاسة ب العائد على الأصول، والعائد على الملكية، كما خلص البحث إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان التي تم بحثها في لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. واستنادا إلى النتائج، أوصى الباحث البنوك بتحسين إدارة مخاطر الائتمان لديها لتحقيق المزيد من الأرباح، حيث يجب على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات القروض المتعثرة / إجمالي القروض، مخصص خسائر التسهيلات / صافي التسهيلات ونسبة الرفع المالي حيث كانت هذه المؤشرات ذات أهمية في تحديد إدارة مخاطر الائتمان كما يجب على البنوك وضع سياسات كافية لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق فرض تقدير ائتماني صارم قبل منح القروض للعملاء وتصميم نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان والعمل من خلال اطر علمية سليمة لمنح الائتمان، والحفاظ على إدارة ائتمان مناسبة تنطوي على مراقبة ومعالجة ومراقبة كافية لمخاطر الائتمان، ويتعين على البنوك وضع واستراتيجيات ليس لتحديد من تعرض المصارف لمخاطر الائتمان فحسب، بل لتحسين الأداء والقدرة التنافسية للبنوك.

20. دراسة (Ruziqa, 2013) بعنوان "

"The impact of credit and liquidity risk on bank financial performance"

دراسة تطبيقية على البنك الإندونيسي التقليدي بإجمالي أصول تتجاوز 10 تريليون روبية، حيث تهدف الدراسة إلى بيان أثر مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة على أداء . البنوك. وتركز هذه الدراسة بشكل خاص على البنك الإندونيسي في الفترة من 2007 إلى 2011. ويقاس الأداء المالي للبنك بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي هامش الفائدة وقيست مخاطر الائتمان بمعدل القروض غير العاملة، كما قيست مخاطر السيولة بمعدل السيولة. وعلاوة على ذلك، قامت

هذه الدراسة أيضا بتقييم أثر رأس المال المصرفي وحجم البنك على الأداء المالي للبنك. وأظهرت نتائج هذا البحث أن مخاطر الائتمان لها تأثير سلبي كبير على العائد على الأصول، والعائد على حقوق المساهمين. في حين وجد أن نسبة السيولة لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين. وإن أثر رأس المال المصرفي له تأثير إيجابي على العائد على حقوق المساهمين، وعائد حقوق الملكية، وصافي الدخل، بينما وجد أن حجم البنك له تأثير سلبي كبير على صافي الربح. وقد وجد أن كلا من مخاطر الائتمان والسيولة لهما تأثير غير هام على صافي الربح.

21. دراسة (Gizawkebede, and sujata, 2015) بعنوان "

The Impact of Credit Risk Management on the Profitability of Ethiopian Commercial Banks."

هدفت الدراسة لاختبار مخاطر الائتمان على ربحية البنوك التقليدية الأثيوبية، حيث تم جمع بيانات الدراسة لثمانية بنوك تجارية أثيوبية لفترة (2003-2014) من خلال التقارير السنوية للبنوك المبحوثة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي. وقد توصلت هذه الدراسة المجموعة من النتائج كان من أبرزها: مؤشرات مخاطر الائتمان القروض المتعثرة، مخصص خسائر القروض، كفاية رأس المال) لها أثر إحصائي على ربحية البنوك التقليدية الأثيوبية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تحسين إدارة المخاطر الائتمانية الزيادة ربحية البنوك الأثيوبية.

22. دراسة " "The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of "

"The Jordanian Commercial Bank

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية في الأردن خلال الفترة (2005-2013) وقد تم تصميم نموذجين رياضيين لقياس هذه العلاقة، هما نموذج العائد على الأصول ونموذج العائد على الملكية، وكشف الباحث أن هناك تأثير لإدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية مقاسة بالعائد على الأصول، والعائد على الملكية، كما توصل الباحث إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان التي تم بحثها لها تأثير كبير على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. واستنادا إلى النتائج أوصى الباحث البنوك بتحسين إدارة مخاطر الائتمان لديها لتحقيق المزيد من الأرباح، حيث يجب على البنوك أن تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات القروض المتعثرة / إجمالي القروض، مخصص خسائر التسهيلات صافي التسهيلات ونسبة الرفع المالي حيث كانت هذه المؤشرات ذات أهمية في تحديد إدارة مخاطر الائتمان. كما يجب على البنوك وضع سياسات كافية لإدارة مخاطر الائتمان عن طريق فرض تقدير ائتماني صارم قبل منح القروض للعملاء وتصميم نظام فعال لإدارة مخاطر الائتمان

"The Impact of Credit Risk on Profitability of the Commercial Bank in U.K."

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر مخاطر الائتمان على ربحية خمسة بنوك تجارية كبرى في المملكة المتحدة، ولقياس الربحية استخدمت متغيرين تابعين، وهما العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، والقروض المتعثرة كمتغير مستقل للتعبير عن مخاطر الائتمان. وأجريت تحليلات إحصائية متعددة على البيانات الصادرة لهذه البنوك خلال الفترة (2007-2015)

وكانت نتائج هذه الدراسة توضح أن مؤشرات مخاطر الائتمان لها علاقة إيجابية بربحية هذه المصارف، وهذا يعني أنه حتى بعد الآثار الكبيرة لازمة الائتمان عام 2008 إلا أن البنوك في المملكة المتحدة تواجه مخاطر الائتمان، وتستفيد من أسعار الفائدة والرسوم والعمولات وغيرها. وأظهرت النتائج أيضا أن حجم البنك والرفع المالي والنمو كانت كلها مرتبطة ارتباط إيجابي مع بعضها البعض، وتم تحقيق أرباح بعد الأزمة، وحققت البنوك أرباح بعد الأزمة المالية، واستطاعت البنوك اكتساب الخبرة بكيفية التعامل مع مخاطر الائتمان على من السنين.

موقع الدراسة من الدراسات السابقة:

تتفق الدراسات السابقة وموضوع هذه الدراسة في أهمية إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك وذلك لما لها من أهمية بالغة لدى البنوك، كما تتفق أيضا معها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت معظمها على المنهج التحليلي والوصفي،

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها دراسة شاملة وحديثة من حيث الموضوع المتناول، كما تجدر الإشارة إلى ندرة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية، حيث أن الدراسة الحالية تطبق في المملكة العربية السعودية، في حين أن الدراسات السابقة طبقت على دول عديدة ومختلفة. لذا فقد جاءت هذه الدراسة لسد الفجوة في ندرة الدراسات السابقة في هذا الموضوع بالمملكة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

أولاً: المخاطر البنكية

1. تعريف المخاطر البنكية

تعرف المخاطر البنكية على أنها: (بن ابراهيم، 2016 الصفحات 62-63) (العقبات والصعوبات والآثار غير المرغوبة التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية " . من خلال ما سبق يمكن تعريف المخاطرة البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسارة غير متوقعة وغير مخطط لها.

وتعتبر المخاطرة من الأمور المهمة التي يجب أن تأخذها البنوك بعين الاعتبار عند اتخاذها للقرارات المالية، إذ هناك ثالث حالات هي: (حجازي، سعيد، و أبو منديل، 2021 صفحة 46)

- **التأكد: Certainty** هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى نتيجة واحدة معروفة، وهنا صاحب القرار يعرف النتيجة التي سينتهي إليها قراره، وتدعى هذه الحالة معرفة كاملة بالمستقبل.
- **المخاطرة: Risk** هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى واحدة من مجموعة نتائج ممكنة، وهنا صاحب القرار يعرف احتمالات حدوث كل من هذه النتائج، وتعتبر هذه الحالة معرفة جزئية بالمستقبل.
- **عدم التأكد: Uncertainty** هي حالة يؤدي فيها اتخاذ القرار إلى مجموعة من النتائج الممكنة، لكن احتمالات حدوث كل منها غير معروفة، وتوصف هذه الحالة بعدم المعرفة بالمستقبل.

2. أسباب المخاطر البنكية

هناك عدة عوامل تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها البنوك نذكر منها ما يلي: (سعيد، 2016/2017 الصفحات 3-4) ،

- العولمة المالية والتحرير المالي المصرفي فلم يعد أحد بمعزل عن المخاطر حيث يمكن أن يتعرض لها كل الأطراف ضمن النظام الاقتصادي والمالي العالمي
- بروز مفهوم الابتكار والهندسة المالية مما أدى إلى تعقيد المحيط الذي تنشط فيه البنوك وهذا ما ساعد على زيادة حالات عدم التأكد؛
- الاستعمال المفرط للمشتقات المالية بكل أنواعها خاصة عندما تستخدم لغرض المضاربة وتحقيق الربح وليس للتحوط من المخاطر؛
- نوع السياسة النقدية والأدوات المعتمدة لإدارة الكتلة النقدية.
- توسع البنوك في الأعمال خارج الميزانية وتوجهها إلى أسواق المال أدى إلى زيادة تعرضها لآزمات السيولة إضافة إلى مخاطر معدل الفائدة ومخاطر سعر الصرف والتضخم.

3. أنواع المخاطر البنكية

يمكن تقسيم المخاطر البنكية إلى ما يلي: المخاطر المالية والمخاطر التشغيلية

- **المخاطر المالية:** وهي تلك المخاطر المتعلقة بإدارة الموجودات والمطلوبات بالبنوك، وتعتبر المخاطر المالية مقياس نسبي لمدى تقلب العائد المنتظر تحقيقه مستقبلاً، أو هي مقدار الخسارة الناتجة عن تغيرات غير مؤكدة، أي أن الخطر المالي هو: التقلب المحتمل في النواتج بما يخلف خسائر قابلة للقياس الكمي. (بن سراج، ، 2017/2018 الصفحات 107-106).

- **المخاطر التشغيلية:** وهي المخاطر المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية، بمعنى أنها ناتجة عن فشل أو عدم كفاية العمليات الداخلية، الأنظمة والعاملين بالبنك. (معمرى و أيت عكاش، ، 2018 صفحة 2).

ثانياً: إدارة المخاطر

1- مفهوم إدارة المخاطر:

أما فيما يخص إدارة المخاطر فعرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية على أنها "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديد، وقياسها ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر (أبو حميد، 2008).

يُعرف penny إدارة المخاطر المالية على أنها "استخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة، من أجل السيطرة على مخاطر معينة وتدنيه آثارها غير المرغوبة على المؤسسة، ويرى أنه يمكن تسمية هذه العملية إدارة الخسائر المحتملة" (شلالى وقاشى، 2013).

تعرف أيضاً على أنها " الأسلوب العلمي لتحديد الأخطار التي يتعرض لها الفرد أو المنشأة أو المشروع، وتصنيفها وقياسها ثم اختيار أنسب الوسائل لمواجهتها أو لمواجهة الخسائر المترتبة عليها بأقل تكلفة ممكنة" (سعيد ، 2015).

وبالتالي، يمكن القول أن إدارة المخاطر " هي مجموعة من الإجراءات الإدارية التي تهتم بتحديد مختلف المخاطر المصرفية وقياسها ومراقبتها وكذا الرقابة عليها من خلال أسلوب علمي ومن ثم اختيار

أنسب الوسائل التي من شأنها أن تقلل من إمكانية حدوث الخسارة، وذلك باستخدام أساليب التحليل المالي وكذلك الأدوات المالية المختلفة".

2- أهمية إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر طريقة فعالة للغاية لإدارة المواقف الحرجة وبناءً على ذلك، يتم اتخاذ تدابير إيجابية لتقليل عواقب تحقق المخاطر، تتمثل أهمية إدارة المخاطر في المصارف في ما يلي (زرارقي ، 2012).

- تقدير المخاطر والاحتياط ضدها بما لا يؤثر على ربحية المصرف.
- المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناء عليها تشكيل خطة وسياسة واتخاذ قرارات التسعير.
- تنمية وتطوير ميزة تنافسية للمصرف عن طريق التحكم في التكاليف الحالية والمستقبلية.
- مساعدة المصرف على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقاً للمقترحات لجنة بازل.

3- خطوات إدارة المخاطر

تقوم إدارة المخاطر المصرفية على مجموعة من الخطوات أو المراحل، والتي تلعب دوراً هاماً في مواجهة المخاطر.

حيث تتمثل هذه المراحل في ما يلي : (حفصي والهلة، 2015).

- تحديد الأهداف والغايات لإدارة المخاطر.
- التعرف على المخاطر وتحديدتها.
- تحليل المخاطر
- تقييم المخاطر.
- دراسة البدائل واختيار الأسلوب.
- تنفيذ القرار أو معالجة المخاطر.
- التقييم والمراجعة

ثالثاً: الأداء المالي

1. مفهوم الأداء المالي

تعددت التعريفات التي تدور حول مفهوم الأداء المالي إلا أن جميعها تدل على ذات المعنى الدال على نتيجة الأعمال، ومن هذه التعاريف:

عرف محلب (2014) الأداء المالي على أنه الكفاءة والفاعلية معاً للنشاط المتعلق بالمجموعة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط و الأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرف المؤسسة.

وعرف حجاج (2014) على أنه قدرة المؤسسة للوصول إلى أهدافها بأقل تكاليف ممكنة.

كما عرف حسن (2009) الأداء على أنه المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها وهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقه، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.

ومن وجهة نظر محمد، اسماعيل ونور (2008) الأداء المالي هو تعبير عن أداء المنشأة من خلال تحقيق عدد من الأهداف المالية المتمثلة في الربحية، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة وتحسين القيمة الاقتصادية المتمثلة في العوائد المتحققة بعد طرح تكلفة رأس المال من الأرباح بعد الضرائب، بالإضافة إلى ذلك مواجهة المخاطر المالية الناجمة من استخدام الديون وأموال الغير في تمويل استخدامات المنشأة.

2. طرق قياس الأداء المالي

يعتبر قياس الأداء المالي للبنوك مؤشر لنجاحها، بحيث يعبر هذا المقياس عن مدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه. أي أنه قبل عملية تقييم أداء البنك المالي يجب على البنك وضع أهدافه؛ ليتم مقارنة الأداء المالي مع تلك الأهداف.

تمر عملية تقديم الأداء المالي بعدة خطوات (الخطيب 2010)

1. تجميع القوائم المالية السنوية للمنشأة لفترات زمنية محددة: من أجل حساب النسب المالية المختلفة وتطويرها .

2. حساب النسب المالية مثل نسب السيولة والربحية وغيرها من النسب .

3. دراسة وتقييم نتائج النسب المالية لمعرفة نقاط الضعف والقوة، من خلال مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع أو من خلال مقارنة أداء المنشأة مع أداء منشأة مكافئة لها من نفس القطاع.

4. وضع التوصيات المناسبة بناء على تقييم الأداء، وذلك من أجل تحسين الأداء مستقبلاً ومعالجة نقاط الضعف.

وهناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الأداء المالي للبنك ومن أهمها قياس نسب الربحية (Ratios Profitability) والتي يمكن من خلالها قياس مدى قدرة المنشأة على توليد الأرباح ، وتقوم الإدارة باستخدام الربح كمقياس لأداء البنك وتشير نسب الربحية إلى كفاءة الإدارة في الاستخدام الأمثل للموارد لتحقيق الربح ومدى قدرتها على النمو والتطور والاستمرار .وتعكس نسب الربحية كفاءة السياسات والأسس و العمليات التي اتخذتها (Gibson, 2011)،

ومن هذه النسب: (بو زيادة، 2015):

- أ- العائد على حقوق الملكية
- ب- العائد على الأصول
- ت- العائد على السهم

رابعاً: البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

1-تعريف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بنشاطين رئيسيين: قبول الودائع ومنح القروض، فهي تقوم بدور الوسيط المالي بين أصحاب المدخرات من جهة، ومستخدمي هذه الأموال من جهة أخرى (Booth and Booth 165-166, 2004، الأخرى المالية المؤسسات مثل مثلاً ومن أهم ما يميز البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى هو قبول الودائع تحت الطلب .فالبنوك التجارية هي التي تقبل الودائع سواء كانت تحت الطلب أو لأجل و، تزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، وعمليات تنمية الادخار والاستثمار ، وما يتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقاً لما يقر البنك المركزي (طاشكندي 1996 ، م 44).

وقد حدد نظام مراقبة البنوك الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م5/ وتاريخ 1386/2/22هـ تعريف البنك في مادته الأولى بأنه " أي شخص طبيعي أو اعتباري يزاول في المملكة أي عمل من الأعمال المصرفية بصفة أساسية" وقام بتعريف اصطلاح الأعمال المصرفية بأنها "أعمال تسلم النقود كودائع جارية أو ثابتة، وفتح الحسابات الجارية ، وفتح الاعتمادات ، وإصدار خطابات الضمان ، ودفع وتحصيل الشيكات ، أو أدونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة، وخصم السندات والكمبيالات وغيرها من الأوراق التجارية، وأعمال الصرف الأجنبي، وغير ذلك من أعمال البنوك".

2- نبذة عن نشأة وتطور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية

يرجع ظهور البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين للميلاد، ففي عام 1885م ظهرت المؤسسة البريطانية جيلاطي وهانكي وشركاؤهم المحدودة في جدة ومنطقة البحر الأحمر، وهي أول مؤسسة قامت بأعمال مصرفية في السعودية إلا أنها لم توفق في نشاطها (طاشكندي 1996 ، م 50). وفي عام 1926م تأسس بنك هولندا وبدأ أعماله تحت مسمى الجمعية التجارية الهولندية، وظل البنك الوحيد في المملكة حتى عام 1948م حيث لم يكن الوضع الاقتصادي يشجع على إنشاء بنوك جديدة (بادي 2007 ، م 17).

ومع تزايد إيرادات النفط بدأت البنوك التجارية في الظهور ، حيث تأسست شركة الكعكي وابن محفوظ في عام 1950م / 1369هـ والتي تحول اسمها بعد ذلك إلى البنك الأهلي التجاري (البادي 2007م، 17). كما تم السماح للعديد من البنوك الأجنبية بفتح فروع لها في المملكة وهي: بنك الاندوشين "الهند الصينية" عام 1948م، والبنك العربي المحدود عام 1949م، والبنك البريطاني للشرق الأوسط عام 1950م، والبنك الأهلي الباكستاني عام (330، 2006، Al-Hamidy، 1950)

صدر أول مرسوم ملكي بإنشاء مؤسسة النقد العربي السعودي في 20/4/1952م وتم افتتاحها للعمل في شهر أكتوبر من نفس السنة، كما صدر نظام مؤسسة النقد العربي السعودي بموجب المرسوم الملكي رقم 23 في 23/5/1377هـ الموافق ديسمبر 1957 ، م والذي فرض رقابة مؤسسة النقد العربي السعودي على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية (قرمان 2008 ، م 229).

وبعد تأسيس مؤسسة النقد العربي السعودي تم الترخيص للمزيد من فروع البنوك الأجنبية منها بنك القاهرة وبنك لبنان والمهجر وفيرست ناشيونال سيتي بنك التابع لنيويورك، كما تم الترخيص لبعض البنوك المحلية ففي عام 1953م بدأ البنك الأهلي التجاري بمزاولة أعماله، بينما بدأ بنك الرياض ممارسة أعماله في عام 1957م ، والبنك الوطني في عام 1958م (SAMA 2004, 2-3).

وفي ظل اتساع الأعمال المصرفية في المملكة في فترة الستينات تم إصدار نظام جديد هو نظام مراقبة البنوك في عام 1966م ، الذي منح مؤسسة النقد العربي السعودي صلاحيات رقابية واسعة و، تضمن أحكاماً صارمة بخصوص متطلبات كفاية رأس المال والسيولة والاحتياطي ونسب الإقراض (SAMA, 2004)

وقد بدأ برنامج سعودة البنوك الأجنبية بمعنى مساهمة رأس المال السعودي بأغلبية الأسهم، بصدور مرسوم ملكي عام 1975م بتحويل البنك الأهلي الباكستاني إلى بنك الجزيرة، ولم يكن في المملكة قبل عام 1975م سوى بنكين وطنيين هما البنك الأهلي التجاري وبنك الرياض ، أما البنوك الأخرى فكانت فروعاً لبنوك أجنبية، ثم استمر تنفيذ برنامج السعودة حيث تم تحويل بنك هولندا إلى البنك السعودي الهولندي عام 1977م، وبنك الاندوشين والسويس إلى البنك السعودي الفرنسي عام 1977م، والبنك

البريطاني للشرق الأوسط إلى البنك السعودي البريطاني عام 1978م، وبنك القاهرة إلى بنك القاهرة السعودي عام 1979م، والبنك العربي المحدود إلى البنك العربي الوطني عام 1979م، وبنك فيرست ناشيونال سيتي بنك إلى البنك السعودي الأمريكي عام 1980م، واندماج كل من بنك لبنان والمهجر وبنك ملي إيران وبنك يوناييتد ليمند إلى البنك السعودي المتحد عام 1983م (الجهني، البسام، وبامخرمة 1998 31) .

وفي عام 1984م تم تحويل الشركة السعودية المصرفية للاستثمار إلى بنك تجاري، كما تم تأسيس شركة الراجحي المصرفية عام 1988م، وبذلك أصبح عدد البنوك التجارية 12 بنك تجاري (طاشكندي 1996 ، م - 51 52) . وفي عام 1997م تم اندماج البنك السعودي التجاري المتحد مع بنك القاهرة السعودي تحت مسمى البنك السعودي المتحد، كما اندمج البنك السعودي المتحد مع البنك السعودي الأمريكي وسمي بالبنك السعودي الأمريكي في عام 1999م (SAMA، 2004)

تم تأسيس بنك البلاد في عام 2005م، كما تأسس مصرف الإنماء عام 2008م، وبذلك يصبح عدد البنوك التجارية السعودية 12 أبك تجاري، وتنفيذاً لقرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المتعلق بالسماح للبنوك الوطنية العاملة في دول المجلس بفتح فروع لها في الدول الأعضاء، فقد تم منح تراخيص لبنوك خليجية بفتح فروع لها في السعودية، وكان أولها بنك الخليج الدولي عام 2000 (الجاسر 2002 و 2001، Suhaimi-Al)

وأيضاً تم إصدار تراخيص لبنك الإمارات الدولي وبنك الكويت الوطني وبنك البحرين الوطني، كما شرعت المملكة في منح تراخيص للبنوك الأجنبية من بقية دول العالم، وكان دويتشه بنك أول بنك غير خليجي يحصل على ترخيص لمزاولة العمل في السعودية في عام 2003م، تلاه بي إن بي باريباس ثم جي بي مورقان تشيز إن آيه عام 2004م، كما قام كل من بنك مسقط وبنك الدولة الهندي وبنك باكستان الوطني بتأسيس فروع لها بنهاية عام 2005م (البادي، 2007، 19).

وقد حققت البنوك التجارية في المملكة تطورات واسعة خلال ربع القرن الماضي حتى تكون قادرة على التعامل مع متطلبات العولمة وانفتاح الأسواق، فقد عملت على جذب التقنية المصرفية الحديثة وتدريب العاملين على استخدامها، كما استخدمت بتوجيه من مؤسسة النقد العربي السعودي أفضل المعايير والممارسات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية مثل توصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأنظمة الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، واستخدام المعايير المحاسبية الدولية (السياري 2003م).

المنهجية وطرق البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث سيستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ الوصفي كونه يعتبر من أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، والذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بواقع إدارة المخاطر في البنوك التجارية ، التحليلي وذلك لتحليل إثر التطبيق الفعال لإدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي للبنوك محل الدراسة (بنك الراجحي نموذجاً).

أدوات الدراسة:

بخصوص الجانب النظري من هذا البحث سنعتمد على مراجع متنوعة من كتب ومذكرات وتقارير ومجلات، مواقع الأنترنت للحصول على مختلف المعلومات التي تخص الموضوع. اما الجانب التطبيقي فسوف نستخدم الاستبانة كأداة لجمع معلومات الدراسة، ثم تحليلها بواسطة البرنامج الإحصائي SPSS لاستخلاص النتائج والتوصيات لهذه الدراسات.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** اقتصر البحث على دراسة واقع إدارة المخاطر ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.
- **الحدود المكانية:** سيتم تنفيذ البحث على البنوك التجارية بالمملكة العربية السعودية (بنك الراجحي نموذجاً).
- **الحدود الزمانية :** سوف يتم تنفيذ البحث خلال العام 2024م.

المراجع:

(1) المراجع العربية

- أبو حميد ، موسى عمر مبارك (2008). مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل ... أطروحة دكتوراه استكمالاً لمتطلبات الحصول على شهادة دكتوراه الفلسفة في تخصص المصارف الإسلامية الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية 2008 ، ص 19
- ايمان بن سراج. (2017-2018). "دور المعلومات في قياس اتجاهات متخذي القرار نحو المخاطر المالية في البنوك التجارية -دراسة عينة من البنوك التجارية الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه، تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المسيلة، الجزائر: جامعة محمد بوضياف.
- البادي، فهد بن خلف (2007) آثار انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي السعودي، مجلة الإدارة العامة، المجلد السابع والأربعون، العدد: 1- 17 . 24
- بو زيادة، عائشة (2015) أثر المخاطر المالية على الأداء المالي، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة، الجزائر.
- الجهني ، عيد عبدالله والبسام، خالد عبدالرحمن وبامخرمة، أحمد سعيد (1998) أثر سعودة النظام المصرفي السعودي على الكفاءة المصرفية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز : الاقتصاد والإدارة م، 12 ع، 1: 25-31
- حجاج، فتحية(2014). تقييم الاداء المالي باستخدام مؤشرات التحليل المالي. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- حسن، راوية محمد (2009). إدارة الموارد البشرية: رؤية مستقبلية. الإسكندرية، جمهورية مصر العربية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع
- حفصي، رشيد و الهلة، محمد(2015) البنوك بين متطلبات الربحية وتحديات المنافسة والمخاطر الملتنقى الوطني الثاني حول : الأساليب الحديثة القياس وإدارة المخاطر المصرفية الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية 2015 جامعة غرداية.
- خديجة سعيدي. (2016/2017). "إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال بالبنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل-دراسة حالة البنوك الإسلامية-". أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم المالية والمصرفية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد.

- الخطيب، محمد محمود(2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، عمان: الحامد للنشر.
- رمان، عبدالرحمن السيد (2008) العقود التجارية وعمليات البنوك طبقاً للأنظمة القانونية بالمملكة العربية السعودية، الرياض: مكتبة الشقري.
- زراقي، هاجر (2012) إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية فرع : دراسات مالية ومحاسبية معمقة، جامعة سطيف، 2012، ص 77
- سعيد ،حمزة علي(2015) الأساليب الإحصائية الكمية المستخدمة في قياس الاستقرار المالي وإمكانية تطبيقها في الجزائر الملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية - الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية 2015 جامعة غرداية، الجزائر، ص 60.
- السيارى، حمد بن سعود (2006) قطاع مصرفي على مستوى عالمي، ندوة بناء المستقبل بالتعاون مع يورو موني، 9-10 مايو 2006 ، م المملكة العربية السعودية، الرياض
- شلاي ، عبد القادر و قاشي ،علال (2013) مدخل استراتيجي الإدارة المخاطر المالية الملتقى الدولي الأول حول : إدارة المخاطر المالية وأثرها على 5 اقتصاديات دول العالم 2013 ، جامعة البويرة، الجزائر، ص 40.
- طاشكندي، صفية عبدالرحيم (1996م) دراسة تحليلية لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبدالعزيز.
- الغالي بن ابراهيم .(2016). "تحليل الربحية التجارية لاتخاذ القرارات الاستثمارية في البنوك الإسلامية". عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، (الطبعة الأولى).
- قندوز ،عبد الكريم (2018) التحوط وإدارة المخاطر مدخل مالي، دار إي 2 23كتب، لندن، ص 23.
- محمد، منير شاكر، وإسماعيل، وإسماعيل، ونور، عبد الناصر (2008). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات. الطبعة 3 ان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- منتصر أحمد حجازي، ندى ماجد سعيد، و سهى جمعة أبو منديل. (2021). "أثر ادارة المخاطر على ربحية البنوك الاسلامية في قطاع غزة 8". مجلة النمو الاقتصادي ، 04 (04).
- نارجس معمري. (2021). "واقع تطبيق البنوك الجزائرية لمقررات اتفاقيات بازل". سكيكة، كتاب : جماعي، الآليات المعاصرة للرقابة المصرفية وإدارة المخاطر جامعة 20 أوت 1995.

(2) المراجع الاجنبية

- Al-Hamidy, Abdulrahman (2006), Banking sector issues in Saudi Arabia, BIS Papers No 28, pp.327-335.
- Al-Suhaimi, Jammaz (2001), Consolidation, competition, foreign presence and systemic stability in the Saudi banking industry, BIS Papers No 4, pp.128-132.
- Booth, James R. and Booth, Lena Chua (2004), Deposit insurance and specialization in commercial bank lending, Review of Financial Economics, 13, pp.165-166.
- Gibson, Charles H. (2011) "Financial Statement Analysis" 12th Edition. The University of Toledo, Emeritus
- SAMA (2004), A case study on globalization and the role of institution building in the financial sector in Saudi Arabia, , Riyadh: Saudi Arabian Monetary Agency.